Journal of Alasmarya University
Volume 9, June 2008

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد التاسع، يونيو 2008

المعاني عند الجاحظ

د. كولان علي الشريف*

نشأة البلاغة العربية وتطورها ومكانة علم المعاني فيها

كانت العلوم العربية وحدة غير محددة ولا متميزة، تختلط مسائلها البلاغية بعضها ببعض من غير تميز أو فصل. وكان عرب الجاهلية، أصحاب اللغة الصافية، يميزون بفطرتهم وأحاسيسهم النقدية المرهفة، بين محاسن الشعر وعيوبه، باختيار الألفاظ والمعاني والصور البلاغية. قال الجاحظ: «وكلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات. فمن الكلام الجزل والسخيف، والمليح والحسن، والقبيح والسمج، والخفيف والثقيل؛ وكله عربي، وبكل قد تكلموا، وبكل قد تمادحوا وتعايبوا، فإن زعم زاعم أنه لم يكن في كلامهم تفاضل، ولا بينهم في ذلك تفاوت، فلم ذكر العِيِّيء والبكيء، والحِصرَ والمفحمَ والخطِلَ والمُسْهَبَ؟»(1).

صدر الإسلام كان هدف الباحثين في البلاغة العربية معرفة إعجاز كتاب الله سبحانه، وسنة رسوله ﷺ، الذي أوتي جوامع الكلم، وكان أفصح من نطق بالضاد، بالإضافة إلى الإطلاع على أسرار البلاغة والفصاحة في غير القرآن والحديث، من كلام العرب شعراً ونثراً، وعمقهم في أسرار الإعجاز وأسبابه، وهو لاعتبارات مكملة للإيمان، وبرسالة النبي: «وذاك أنا إذا كنا نعلم أن الجهة التي منها قامت الحجة بالقرآن وظهرت، وبانت وبهرت، هي إن كان على حد من الفصاحة تقصر عنه قوى البشر، ومنتهيا إلى غاية لا يطمح إليها بالفكر، وكان محالا أن يعرف كونه كذلك، إلا من عرف الشعر

---

* جامعة الفاتح.

1- البيان والتبيين للجاحظ، 1: 144.

الذي هو ديوان العرب، وعنوان الأدب، والذي لا يشك أنه كان ميدان القوم إذا تحاورا في الفصاحة والبيان ثم بحث عن العلل التي بها كان التباين، وزاد بعض الشعر على بعض كان الصاد عن ذلك صاداً عن أن تعرف حجة الله تعالى، وكان مثله مثل من يتصدى للناس فيمنعهم عن أن يحفظوا كتاب الله ويقوموا به ويتلوه ويقرئوه ... ذاك لأنا لم نتعبد بتلاوته وحفظه، والقيام بأداء لفظه على النحو الذي أنزل عليه، وحراسته من أن يغير ويبدل، إلا لتكون الحجة به قائمة على وجه الدهر »[2].

وصدق الخبر ومطابقته للاعتقاد وكذبه توقف عندها النظام. وأنكر الجاحظ انحصار الخبر في الصدق والكذب. وفي رأيه هو صادق وكاذب وغير صادق ولا كاذب[3]. فتكون مقتضيات البلاغة وجوب مطابقة الكلام لحال السامع الذي هو أصل من أصول علم المعاني، ومن أصوله أيضا أن يخاطب كل إنسان على قدر استعداده للفهم وحفظه من اللغة والأدب، فالذكي تكفيه الإشارة أو الإيجاز، والمكابر يحتاج إلى الإسهاب والإطناب[4] فما هو مفهوم الجاحظ لعلم المعاني؟

لقد امتزجت مسائل العلوم البلاغية عند الجاحظ امتزاجاً واضحا في معظم حالاتها. قال أبو عثمان: ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار السامعين على أقدار تلك الحالات[5].

ولابد لنا قبل الانتقال إلى تعريف علم المعاني، وبسط مباحثه عند الجاحظ، من أن نشير إلى أن عبد القاهر الجرجاني، وضع نظرية علم المعاني في « دلائل الإعجاز » ونظرية علم البيان في « أسرار البلاغة » فكان بذلك المدون الأول لهذين العلمين بكل ما تحمله كلمة (عِلْم) من قواعد النقد الذي لا تكتمل فائدته إلا مع الذوق السليم والطبع، وقد وضع ابن المعتز قبله أساس نظرية علم البديع.

ولم نلمس من بعد الجرجاني تغيراً أساسيا يُذكر أو استنباطا ملحوظا في بناء

2- دلائل الإعجاز، ص 8-9.

3- انظر شرح عقود الجمان للسيوطي، ص 34 الحاشية، وشروح التلخيص مج1، ص 178- 182- 183.

4- البيان والتبيين، 1: 91-99-149-155-196.

5- المصدر نفسه، ص 138-139.

النظرية البلاغية، لأنه استمد أساس ملاحظاته من سابقيه الذين تأثر بهم وفي مقدمتهم أبو عثمان الجاحظ. وانحصرت جهود البلاغيين الذين تلوه في جمع علوم البلاغة أو ترتيبها أو اختصارها أو شرحها أو التوسع بها. فعلم المعاني علم تعرف به أحوال اللفظ العربي الذي بها يطابق مقتضى الحال(6).

ومباحثه الثمانية من شأنها أن تبين وجوب مطابقة الكلام لحال السامع ومكانه وزمانه وتفيد أن القول لا يكون بليغا حتى يلائم المقام الذي قيل فيه. والكلام لا يكون إلا خبراً أو إنشاء. فإذا كان خبراً لابد له من مسند ومسند إليه. والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو ما في معناه، وكل من التعليق والإسناد قد يكون تبصر وقد لا يكون، والجملة إذا قرنت بأخرى فالثانية أما معطوفة على الأولى أو لا، ويسمى ذلك الوصل والفصل. والكلام البليغ إما ناقص من الأصل المراد (إيجاز) أو زائد (إطناب) أو مساو. والخبر ما احتمل الصدق والكذب والإنشاء بخلافه(7).

الحذف عند الجاحظ

الحذف من المسائل اللطيفة التي لا يهتدي إليها إلا الخاصة من أرباب البيان، وصناعة الكلام فقد عبر عنه الإمام عبد القاهر الجرجاني بقوله: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت من الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر»(8).

الجاحظ في حديثه عن الحذف لم يغفل فضل هذا الباب، ودقة مسلكه، وما له من الملاحة والطرافة، وعظيم الأثر في نفوس السامعين، فينبه إلى ذلك بقوله: «كان يزيد بن هبيرة يقول: احذفوا الحديث كما يحذفه سلم بن قتيبة، ويزعمون لأنهم لم يروا محدثا قط صاحب آثار كان أجود حذفا وأحسن اختصاراً للحديث عن سفيان بن عيينة»(9).

فالحذف غرض يقصد إليه الأدباء وأرباب الكلام، على اختلاف صناعتهم، وقد

6- شرح عقود الجمان للسيوطي، ص 8.
7- المصدر نفسه، ص 31، 32، 33.
8- دلائل الإعجاز، ص 104.
9- البيان والتبيين، 1: 174-175.

كان من الأدباء سلم بن قتيبة يضرب به المثل في ذلك، كما ضرب المثل بسفيان بن عيينة من جماعة المحدثين وقد خصص الجاحظ للحذف بابين عقدهما في كتابه (البيان والتبيين) بعنوان «باب ما قالوا من الحديث الحسن والموجز والمحذوف» وسمي الثاني «باب من الكلام المحذوف». وفي الباب الأول يعرض لجملة من أشعار المتقدمين، تضمنت حذف المبتدأ، كقول بشار بن برد:

أُنسٌ غرائر ما همن بريبة ... كظباء مكة صيدهن حرامُ
يُحسَبْنَ من أُنس الحديث زوانيا ... ويصدُّهن عن الخنا الإسلامُ

أي هن أوانس: فحذف المبتدأ. ومنه قول الأخطل:

شُمْسٌ إذا خَطِلَ الحديث أوانس ... يَرْقُبْنَ كلَّ مجدر تِنْبال
أنُفٌ كأن حديثَهُن تنادم ... بالكأس كلَّ عقيلةٍ مكسالِ

أي هن شمس، وهن أُنف، على حذف المبتدأ. وقال الراجز يصف عيون الظباء بالسحر، وذكر قوماً فقال:

صفراء فرع خطموها بوثر ... لَأْمٍ مُمَرٍ مثل حلقوم النُّغَرْ
حَدَثْ ظُبَاتٍ أسْهُمٍ مثل الشرر ... فصرّعَتْهن بأكناف الحَفَز
حُوَرُ العيون بابلياتُ النظر ... يحسبها الناظر من وحش البشر[10]

أي هن صفراء، وهن حور العين، بحذف المبتدأ. وقال العميثل عبد الله خليد:

وإنَا لنُجري بيننا حين نلتقي ... حديثا له وشي كحِبْر المطارف
حديث كطعم القَطْرِ في المحل يشتفي ... به من جوى في داخل القلب لاطِفِ

أي هو حديث كطعم القطر فحذف المبتدأ. وفي الباب الثاني يعرض الجاحظ لمجموعة من الكلام المنثور والموزون، تضمن بعضها حذف الخبر، وتضمن الآخر حذف جملة بأكملها، أو أكثر من جملة.

ففي حذف الخبر ما روي عن الحسن أن المهاجرين قالوا: «يا رسول الله، إن الأنصار قد فضلونا بأنهم آووا ونصروا، وفعلوا وفعلوا، قال النبي ﷺ: أتعرفون ذلك لهم؟

10- البيان والتبيين، 1: 271- 279-283.

قالـوا: نعم، قال: فإن ذاك »[11] ويعلق الجاحظ على هذا الحديث بما يبرز أن المحذوف هو الخبر،: « ليس في الحديث غير هذا، يريد: إن ذاك شكر ومكافأة ».

ومـن حـذف الخـبر أيضـاً مـا رواه: أن رجلاً كلم عمر بن عبد العزيز في حاجة وجعـل يمـت بقـرابة، فقـال عمر: « فإن ذاك » ثم ذكر حاجته فقال: « لعلّ ذاك » لم يزده على أن قال: فإن ذاك، ولعلّ ذاك. أي إن ذلك كما قلت، ولعل حاجتك تقضى[12].

قـال: حذف الجملة بأكملها ما روي أنه لما كتب أبو عبيدة إلى عمر ﷺ جواب كتابه في أمـر الطاعـون، فقرأ عمر الكتاب، واسترجع، فقال له المسلمون: مات أبو عبيدة؟ قال: لا، وكأن قد[13]. يعني وكأن قد مات، بحذف جملة من الفعل وفاعله، ومنهُ قول النابغة:

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزُلْ برحالنا وكأن قدِ

أي وكأن قد زالت، فحذفت الجملة[14]. ومما تضمن حذف جملة وخبر قول ابن الأعرابي:

إذا قيل أعمى قلت إن، وربـمـا أكون، وإني من فتى لبصـيـر
إذا أبصر القلب المروءة والتقـى فإن عمى العينين ليس يصيـر
وإن العمى أجر وذخر وعصمة وإني إلى هذي الثلاث فقيـر[15]

يعـني، أن قـولكم صـحيح، فحـذف جملـة من المبتدأ والخبر وأراد بقوله « ربما أكـون »، أي ربما أكون بصيراً فحذف خبراً أكن. ومن حذف أكثر من جملة ما روي: أن عمـر بـن الخطـاب ﷺ قال: إني لاستعين بالرجل الذي ليس فيه، ليس في الحديث غير هـذا، ثم ابتدأ الكلام فقال: ثم أكون على قفائه إذا كان أقوى من المؤمن الضعيف وأراد، وهو قول الأسدي:

سويد فيه فابغونا سواه أبيناه وإن بهّاه تاج ولم يقل فيه كذا[16]

11- البيان والتبيين، 1: 281.
12- المصدر نفسه، 2: 278.
13- المصدر نفسه، ونفس الموضع.
14- المصدر نفسه، 2: 279.
15- المصدر نفسه، 2: 280.
16- المصدر نفسه، 2: 280-281.

وهـذا التوضـيح مـن الجـاحظ -أعنـى قـوله- لم يقـل فـيه كـذا وفـيه كـذا بـيان للمحـذوف مـن الكـلام وأنه ليس جزءاً من جملة واحدة، وإنما المحذوف جمل توالت وكثـرت. والشـواهد الـتي سـاقها الجاحظ في بابي الحذف كثيرة ومتعددة، غير أنه -مما سبق- يتضح أنه تعرض لحذف المبتدأ وحذف الخبر، وهما ركنا الجملة وأهم أجزائها، كما تعرض لحذف الجملة بأسرها، وأيضاً إذا كان المحذوف أكثر من جملة.

والجـاحظ بحديـثه المسـتفيض عـن الحـذف وبيان فضله، وإشاراته الواضحة إلى أقسـامه، أوحـى للبلاغيين بعده حديثهم عن الحذف وأهميته، وبيان أقسامه، فقسموه إلى ثلاثة أقسام: حذف جزء الجملة، وحذف جملة بأكملها، وحذف أكثر من جملة[17].

ولم يضـيفوا إلى مـا قالـه الجـاحظ إلا مـا تعرضـوا لـه في حـذف بعض أجزاء الجملـة، من حذف الفاعل والمفعول، وسائر متعلقات الفعل وغيرها من أجزاء الجملة، واكتفي الجاحظ بالإشارة إلى أهم جزئين في الجملة هما: المبتدأ والخبر. وقد علمنا أن الجـاحظ عقـد للحذف بابين إلا أنه يجري حديثه في الباب الثاني على أنهما باب واحد وكـلام متصـل، فيصـدر كلامـه في الـباب الثانـي بقوله: « ثم نرجع بعد ذلك إلى الكلام الأول »[18]. ممـا يجعلـنا نـؤكد أنه كان ينشر معلوماته ومعارفه في أي موضع من كتبه على أنها كتاب واحد، ولاسيما البحوث والمسائل البلاغية.

الفصل والوصل عند الجاحظ

الفصل والوصل: من أهم أبواب علم المعاني، وقد عرف البلاغيون الوصل: « بأنه عطـف الجمـل الـتي لا محـل لها من الإعراب بعضها على بعض بالواو خاصة والفصل ترك ذلك العطف ». واستطرد كثير من البلاغيين في هذا الباب، فتحدثوا عن العطف بين المفـردات، والجمـل الـتي لا محـل لهـا مـن الإعراب، كما تعرضوا للعطف بغير الواو، كالفاء وثم وغيرها.

وعلـة اقتصـارهم علـى الجمـل التي لا محل لها من الإعراب، دون المفردات أو الجمـل الـتي لهـا محـل مـن الإعـراب هـو أن المفـردات أو الجمـل التي لها محل من الإعـراب لهـا حكـم إعرابي يراد التشريك فيه أو عدم التشريك، فالأمر فيهما ظاهر، أما

17- الإيضاح، 2: 122.

18- البيان والتبيين، 2: 278.

الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فليس لها حكم إعرابي يراد تشريك الجملتين فيه أو عدم تشريكهما، فعظم الأمر وغمض، واقتضى البحث عن الأسرار التي تدعو إلى هذا العطف أو تركه، أما اقتصارهم على الواو خاصة فلأن حروف العطف -عدا الواو- لها معان خاصة، للترتيب والتعقيب في الفاء، والترتيب مع التراخي في ثم وهكذا، فإذا أريد التعبير عن معنى من هذه المعاني جئ بالواو الدال عليه، فهان الخطب أما الواو فإنها لا تفيد غير مطلق التشريك، فاقتضى الأمر أن ينظر إلى معان أخرى غير التشريك يراد جمع الجملتين عليها أو تركه.

وقد كان حديث الجاحظ في مسائل هذا الباب جارياً مع هذا التعميم، وإن لم يكن مبسوطاً ومسهباً، فقد كان حديثه عن الفصل والوصل في (البيان والتبيين) مقتضباً اكتفى فيه بالتلميح دون التصريح، وبالتمثيل دون الشرح والإطالة. فيتعرض للعطف مشيراً إلى أن كل حرف من حروف العطف له موضعه من الكلام حسب مقتضيات الأحوال، فقد يكون الموضع لثم فلا تليق الواو أو العكس، فيروي «أن رجلا من مجاشع قال: جاء الحسن في دم كان فينا، فخطب، فأجابه رجل فقال: قد تركت ذلك لله ولوجوهكم، فقال الحسن: لا تقل هكذا، بل قل: لله ثم لوجوهكم، وآجرك الله»[19].

وواضح من هذه الرواية أنه لا يقصر جمال الوصل على الواو خاصة، بل قد يكون غيرها من حروف العطف أوقع منها، بل أدخل منها في البلاغة، كما نلمس -أيضاً- أنه لا يخص كلامه في الوصل بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، بل يعممه ليشمل الجملة وغيرها، فالعطف في كلام الحسن لشبه جملة على شبه جملة.

وتعرض الجاحظ لصورة من صور الوصل وهي: كمال الانقطاع مع الإيهام، حيث تختلف الجملتان خبراً وإنشاء، فكان الموضع يقتضي الفصل، ولكن إيهام خلاف المقصود جعل الموضع للوصل، دون الفصل. فقال: وقد أشار إلى ذلك فيما رواه أن: «رجلاً مر بأبي بكر ومعه ثوب، فقال: أتبيع الثوب؟ فقال: لا عافاك الله، فقال أبو بكر ﷺ: لقد علمتم لو كنتم تعلمون، قال: لا وعافاك الله»[20].

قال: فهو يدرك أن الموضع للوصل، حيث المقصود الدعاء له، ليس الفصل حيث يكون دعاءاً عليه، وقد أدرك أبو بكر هذا، وفطن إلى مقصود القائل، وأن العبارة لم تؤد

19- البيان والتبيين، 1: 261.

20- المصدر نفسه، 1: 261.

المقصود، فوجهه إلى صحة العبارة أما إذا العكس فالموضع للفصل دون الوصل، فيروي الجاحظ: «أن مسلمة بن عبد الملك قال لنصيب الشاعر: ويحك يا أبا الحجناء، أما تحسن الهجاء؟ قال: أما تراني أحسن مكان: عافاك الله، لا عافاك الله»(21).

ومواضع الفصل والوصل بين الجمل من المسائل التي لا يهتدي إليها إلا من لهم قدم راسخة في البيان وصناعة الكلام، فقد قدم الإمام عبد القاهر الجرجاني حديثه عن الفصل والوصل بقوله: «اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها، والمجئ بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، وبما لا يأتي لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلص، وإلا أقوام طبعوا على البلاغة، وأتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم به أفراد، وقد بلغ الأمر في ذلك أنهم جعلوه حد البلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال: هي معرفة الفصل من الوصل، ذلك لغموضه، ودقة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد إلا كمل لسائر معاني البلاغة»(22).

وإذا كان للفصل والوصل هذه الدرجة من اهتمام البلاغيين فإن الجاحظ لم يغفل هذا الاهتمام فأشار إلى ذلك حين جعل المعرفة بمواضع كل منهما من أهم مسائل البلاغة: بل هو أهم عناصرها ومباحثها، فقد قصر البلاغة عليهما في قوله: «سئل الفارسي: ما البلاغة؟ قال: معرفة الفصل من الوصل»(23). وقد ألمح عبد القاهر في كلامه إلى هذه الإشارة. وقد فتحت هذه الإشارة أمام البلاغيين الطريق، ونبهتهم إلى أهمية هذا الباب، وعمق أثره في تأدية المعاني، وفي نظم الكلام على حد سواء، بل إن هذه اللمحات التي ألمح إليها الجاحظ كانت قبسا لمن جاء بعده فاهتدى بضوئها وزاد في مسائلها.

لعلي بعد هذا العرض الموجز لحديث الجاحظ عن الفصل والوصل، لا أذهب إلي ما ذهب إليه بعض الباحثين من «أن الجاحظ تحدث عن الفصل والوصل، عندما سئل الفارسي عن البلاغة، فقال: هي معرفة الفصل من الوصل، ووقف عند هذا الحد،

21- البيان والتبيين، 1: 207.

22- دلائل الإعجاز، ص 154.

23- البيان والتبيين، 1: 88.

ولم يبين مواضع الفصل، ولا مواضع الوصل، بل لم يزد على هذه الجملة التي رواها »[24] فحديث الجاحظ -كما هو واضح مما سبق- لم يقتصر على هذا الموضع الذي ذكره الباحث، بل كانت له -غير ذلك- تلك الومضات التي هيأت للبلاغيين بعده حديثهم في هذا الباب.

الإيجاز والإطناب والمساواة عند الجاحظ

الإيجاز لغة: « وجز الكلام وجازة ووجزاً وأوجز: قلّ في بلاغة، وأوجزه: اختصره. قال ابن سيده بين الإيجاز والاختصار فرق منطقي ليس هذا موضعه »[25]. وجاء في شروح التلخيص: الإيجاز لغة: التقصير: يقال أوجزت الكلام أي قصرته. يستعمل لازماً ومتعدياً[26]. واصطلاحاً: هو أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف[27]. كانت الحاجة إلى الإيجاز في القول أول الأمر، وسيلة لاستيعاب أكبر قدر ممكن من المعاني يسهل على الإنسان تذكره، وبذلك يتسنى للأجيال المتعاقبة أن تتأمله سليما غير منقوص، وتستخدمه وسيلة للحفاظ على التراث العقلي.

وفى صدر الإسلام لم يتطور مفهومه كثيراً بالرغم من مراسلات الخلفاء الموجزة إلى ولاة الأمصار وظل وسيلة أكثر منه غاية قائمة بحد ذاتها، ثم أصبح تباعا مطلبا بلاغيا يتنافس فيه الباحثون. ويحدد أبو عثمان مفهوم الإيجاز بأنه: « الجمع للمعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة »[28]. ثم يتوسع في مفهومه فيصبح الإيجاز عنده أداء حاجة المعنى سواء أكان ذلك الأداء في ألفاظ قليلة أم كثيرة، وقد يطول الكلام في رأيه ويعد إيجازاً لأنه وقف عند منتهى البغية ولم يجاوز مقدار الحاجة[29].

ويعلق الدكتور ضيف على ذلك بقوله: « على أن أبا عثمان لم يعنِ بالإيجاز مجرد قصر الألفاظ وقلة كميتها، وإنما أراد مساواتها الدقيقة للمعاني دون زيادة، وقد

24- عبد القاهر الجرجاني وجهوده البلاغية، ص 358.
25- انظر لسان العرب لابن منظور، مادة وجز، 5: 427.
26- انظر « شروح التلخيص » التفتازاني 3: 159 الحاشية.
27- انظر شرح عقود الجمان للسيوطي، ص 60.
28- الحيوان، 3: 86.
29- المصدر نفسه، 6: 7-9.

يمتد الكلام صفحات ويسمى موجزاً»[30]. وإذا تتبعنا الإيجاز عند البلاغيين بعد الجاحظ وجدنا مفهومه لم يحرف، فهو جمع المعاني الكثيرة بأقل الألفاظ مع الإبانة والإيضاح. وهو ضربان: إيجاز قصر وإيجاز حذف[31].

نستنتج أن الجاحظ وضع يده منذ الوهلة الأولى على الأسس الحقيقية لعلم المعاني. فللإيجاز فضل في تخليص صاحبه من الصفات والعيوب اللفظية والكلامية. قيل لإياس: ما فيك عيب إلا كثرة الكلام. «وما نعلم أحداً رمى إياس بالعي وإنما عابوه بالإكثار»[32]. قال أبو عثمان: ووصف أعرابي أعرابيا بالإيجاز والإصابة فقال: كان والله يضع الهِنَاء مواضع النُّقب. يظنون أنه نقل قول دُريد بن الصمة في الخنساء بنت عمرو بن الشريد، إلى ذلك الموضع، وكان دريد قال فيها:

ما أن رأيت ولا سمعت به ... في الناس طَالِي أَيْنُق جُرْب
متبدلا تبدو محاسِنُه ... يضع الهِنَاءَ مواضع النُّقب[33]

ويقولون في إصابة عين المعنى بالكلام الموجز، فلان يَفُلُ المحز ويصيب المَفْصِل. أخذوا ذلك من صفة الجزار الحاذق، فجعلوه مثلا للمصيب الموجز[34]. أنشد أبو قطن الغنوى الذي يقال له شهيد الكرام، وكان أبين من رآهم الجاحظ من أهل البدو والحضر:

جفاة المحز لا يصيبون مَفْصِلاً ... ولا يأكلون اللحم إلا تَخذُماً[35]

يعلق الجاحظ على البيت بقوله: هم ملوك وأشباه الملوك، ولهم كفاة منهم لا يَحْسِنون إصابة المَفصَلِ وفي شبيه ذاك المعنى قال الراعي:

فطبقن عرض القف ثم جزعنه ... كما طبقت في العظم مدية جازر[36]

30- البلاغة تطور وتاريخ، ص 48- 49. وراجع الحيوان، 1: 88 -91.
31- الحيوان، 3: 39 الصناعتين، ص 193-195. العمدة، 1: 250-251.
32- البيان والتبيين، 1: 99-100.
33- المصدر نفسه، 1: 107.
34- المصدر نفسه، 1: 107.
35- المصدر نفسه، 1: 107-108.
36- المصدر نفسه، 1: 108.

والكلام إذا طال أو كثر، في بعض الحالات، فلا يخرجُ عن تسميته بالإيجاز عند الجاحظ، لأنه يصل إلى منتهى البغية يقول الراجز:

إذا غدت سعد علي شبيبها على فتاها وعلى خطيبها
من مطلع الشمسِ إلى مغيبها عجبت من كثرتها وطيبها[37]

وكان عمرو بن عبيد مولعا بالإيجاز لا يكاد يتكلم؛ فإذا تكلم لم يكد يطيل. ومن المولعين بالإيجاز الذين ذكرهم الجاحظ في (البيان والتبيين) جعفر بن يحيى الذي يقول لكتابه: إن استطعتم أن يكون كلامكم كله مثل التوقيع فافعلوا[38]. ومنهم سلم بن قتيبة، وسفيان بن عيينة. ومن شواهد الإيجاز عند الجاحظ قول الشاعر:

لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن هلال برقع وقميص[39]

ومما قالوا في الإيجاز و بلوغ المعاني بالألفاظ اليسيرة قول ثابت بن قطنة:

مازلت بعدك في هم يجيش به صدري وفي نصب قد كان يبليني
لا أَكْثِرُ القول فيما يهضبون به من الكلام، قليل منه يكفيني
إني تذكرت قتلى لو شهدتهم في غمرة الموت لم يَصْلُوا بها دوني[40]

وقال ابن وجزة السعدي، من سعد بن بكر يصف كلام رجل:

يكفي قليل كلامه وكثيره ثبت إذا طال النضال مصيب[41]

ومن كلامهم الموجز في أشعارهم قول العكلي في صفة قوس:

من كفه معطية مُنَوَعُ موثقة صابرة جزوع

يصف الشاعر القوس بأنها سهلة على باريها ترن أو تؤز عند الإنباض في مثل هذا المعنى، وصف الشاعر بها صارداً نافداً مصيبا فقال:

37- البيان والتبيين، 1: 113.
38- المصدر نفسه، 1: 115.
39- المصدر نفسه، 2: 181-182.
40- خزانة الأدب للبغدادي، 4: 185.
41- البيان والتبيين، 1: 149.

ألقى على مفطوحها مفطوحا غادر داء ونجا صحيحا[42]

شـرح الجـاحظ البـيت بقـوله: المفطـوح الأول للقوس وهو العريض أي موضع مقـبض االقـوس. والمفطـوح الثانـي السـهم العريض. يعني أنه ألقى على مقبض القوس سهما عريضا. وقال الآخر يصف سهم رام أصاب حماراً فقال:

حتى نجا من جوفه وما نجا[43]

ووصـف الآخـر ناقـة سـريعة مليـئة بالنشـاط والقوة والبراعة، ولكنها في نشاطها وقوتها تشبه المرأة الخرقاء، فقال:

خَرْقَاءُ إلا أنها صَنَاع[44]

ومن أوجز وأبلغ ما قيل في وصف الذئب:

أطلس يخفي شخصه غُبَارُه في شدقه شفرته ونــاره
هو الخبيث عـيـنــه مــزاره بَهْمٌ بنى محارب مزداره

وقال بعض ولد العباس، في فرس أبي الأعور السُّلْمي:

جاء كلمح البرق جاش ناظره يسبح أولاه ويطفو آخره
فما يمس الأرضَ منه حافره

يشـرح الجـاحظ البـيت بقوله: جاش ناظره أي جاش بمائه. وناظر البرق: سحابة يسـبح: يعـني يمـد ضبعيه فإذا مدهما علا كفله[45]. ومن زبدة الفكر العربي في الإيجاز والذوق الرفيع قول الشاعر:

إن سرك الأهون فابدأ بالأشد[46]

وهـناك شـواهد كـثير من الشعر والحكم التي أوردها الجاحظ، لا مجال لإثباتها

42- البيان والتبيين، 1: 150.
43- المصدر نفسه، 1: 150.
44- المصدر نفسه. 1: 150.
45- المصدر نفسه، 1: 151.
46- المصدر نفسه، 1: 151.

هنا، وهي تدلنا على بديهة العربي ومجال لغته وحسن استعماله للإيجاز وكيف يضع لكل مقام مقالا. وقد تكلم الجاحظ عن إيجاز الحذف أوردنا هذه الشواهد في كلامنا عن الحذف عند الجاحظ.

وصفوة القول أن معاينة الجاحظ للإيجاز معاينة اختصاصي مجرب، أظهر بشواهده الشعرية، الفصاحة والبلاغة العربية، وذروة الإيجاز بقسميه. وكان انتقاؤه للشواهد انتقاء الصائغ لحليه، لأنه يعرف أسرار المعادن والأحجار الكريمة، فطبق المثل في ذلك، كما يقال.

فتنبه إلى أن هناك ضربين من الإيجاز: «ضربا يدخل في البيان البليغ، وضرباً مخلا بالبيان يفسد العبارة بما يجري فيها من الغموض». من أجل ذلك دعا أصحاب الكلام، وبخاصة المصنفين، إلى أن يصفوا ويبالغوا في التصفية حتى لا ينطقوا إلا بلُب اللُبِ وباللفظ الذي قد حذف فضوله وأسقط زوائده، فإن من يصنع ذلك ويسرف فيه حري به أن لا يُفْهمَ عنه إلا أن يجدد الإفهام مراراً وتكراراً[47].

الإطناب عند الجاحظ

وهو -عنده- التعبير عن المعاني بما كثر من الألفاظ وزاد عن حاجة هذه المعاني. وقد كان أول ما ذكره في كتابه عن الإطناب: أن العرب تجعل الحديث والبسط والتأنيس والتلقي بالبشر من حقوق القِرى، ومن تمام الإكرام به، وقالوا: من تمام الضيافة الطلاقة عند أول وهلة، وإطالة الحديث عند المواكلة، وقال شاعرهم:

لحافي لحاف الضيف والبيت بيته ولم يلهني عنه غزال مقنع
أحدثه إن الحديث من القرى وتعلم نفس أنه سوف يهجع[48]

فالإطناب وكثرة الحديث، وإطالة الكلام مع الضيفان، «والتأنيس والتلقي بالبشر من حقوق القرى ومن تمام الإكرام به»[49]. ثم يعود فيقرر: «أنهم وإن كانوا يكرهون السلاطة والهذر والتكلف والإسهاب، والإكثار، لما في ذلك من التزيد والمباهاة، وأتباع الهوى والمنافسة في الغلو، وكانوا يكرهون الفضول في البلاغة، لأن ذلك يدعو إلى

47- انظر الإيضاح في علوم البلاغة، ص 32-278-300، وانظر البلاغة تطور وتاريخ، ص 48-49.
48- البيان والتبيين، 1: 10.
49- المصدر نفسه، 1: 10.

السلاطة، والسلاطة تدعو إلى البذاء، وكل مراء في الأرض إنما هو من نتاج الفضول»[50]. كما يذكر «أن ناساً قالوا لابن عمر: ادع الله بدعوات، فقال: اللهم ارحمنا وعافنا وارزقنا. فقالوا: لو زدتنا يا أبا عبد الرحمن، قال: نعوذ بالله من الإسهاب»[51].

وربما يفهم البعض تناقضا بين هذا الكلام وذاك، ولكن هذا التناقض يزول إذا عرفنا أن الإطناب -عند الجاحظ- يدور حول معنى البلاغة وجوهرها، وهو المطابقة لمقتضى الحال والمقام، فالإطناب محمود ومطلوب إذا كان لأنس الضيفان، بل هو مما لا تتم بلاغة الكلام مع الضيف إلا به، أما إذا كان المقام ليس بحاجة إلى الإكثار في الكلام، وإنما القصد إلى المباهاة والتزيد في القول، والفضول في البلاغة ويؤكد ذلك بقوله: «جميع خطب العرب من أهل المدر والوبر، والبدو والحضر على ضربين: منها الطوال، ومنها القصار، ولكل ذلك مكان يليق به وموضع يحسن فيه»[52]. ويروي في ذلك قول أبي دؤاد الإيادي:

يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء

ثم يعلق على البيت بقوله: «فمدح -كما ترى- الإطالة في موضعها، والحذف في موضعه»[53]. فالمدار عنده على المطابقة، فإذا كان الموضع للإطناب حسن الإكثار والإسهاب، وهو هو الإطناب الذي كانوا يتهيأوون له بحمل العصا والمخصرة: «فحمل العصا والمخصرة دليل على التأهب للخطبة، والتهيؤ للإطناب، والإطالة، وذلك شيء في خطباء العرب ومقصور عليهم، ومنسوب إليهم»[54].

والرسول ﷺ أفصح العرب وأبلغ بلغائهم كانت له خطبه الطوال، إلا أنه كان يضع كلامه حيث يقتضيه المقام، فلم يطنب إلا في مواضع الإطناب. ويقرر الجاحظ ذلك في قوله: «وقد شاهدوا النبي ﷺ وخطبه الطوال في المواسم الكبار، ولم يطل التماساً للطول، ولا رغبة في القدرة على الكثير، ولكن المعاني إذا كثرت والوجوه إذا

50- البيان والتبيين، 1: 191.
51- المصدر نفسه، 1: 195-196.
52- المصدر نفسه، 2: 7.
53- المصدر نفسه، 1: 155.
54- المصدر نفسه، 3: 117.

افتتنت كثر عدد اللفظ، وإن حذفت فضوله بغية الحذف»[55]. ومن هنا كان إطنابه ﷺ في قوة إيجازه، واختصاره في أحاديثه لاسيما جوامع كلمه ﷺ.

أما إذا خرج الإطناب عن دائرة المطابقة لمقتضى الحال، وجاء مخلا بالغرض المطلوب، وفيه من الإفراط والإسهاب ما يجعل الأذواق تمجه، والأسماع تلفظه، فإنه يخل ببلاغة الكلام، ويجعله ساقط الدرجة «فرب كثير لا يتعلق به القليل»[56]. ويصرح الجاحظ بذلك في قوله: «فأما ما ذكرتم من الإسهاب والتكلف، والخطل والتزيد فإنما يخرج إلى الإسهاب المتكلف، وإلى الخطل المتزيد»[57].

وقد نبه إلى نوعين من أنواع الإطناب:

النوع الأول: التكرار، الذي سماه «ترداداً» ويعني به: ما تكرر من أجزاء الكلام أو القصة، وقد نبه إلى ما كان منه معيباً، فيروي في ذلك أنه جاء في التوراة «لا يعاد الحديث مرتين»، وعن الزهري قال: «إعادة الحديث أشد من نقل الصخر»[58]. قال: «وجعل ابن السماك يوماً يتكلم، وجارية له حيث تسمع كلامه، فلما انصرف إليها قال لها: كيف سمعت كلامي؟ قالت:ما أحسنه، لولا أنك تكثر ترداده. قال: أردده حتى يفهمه من لم يفهمه، قالت: إلى أن يفهمه من لا يفهمه قد مله من فهمه».

فالتكرار معيب على كل حال، لأنه يخل بتسلسل الحديث وارتباطه، ويجعل السامع يمل وإصغاءه للحديث يقل، مع ما في التكرار من التزيد والفضول والإسهاب البغيض. ولكن هذا العيب ليس على إطلاقه، فالترداد ليس له حد ينتهي إليه؛ وقد وقع التكرار في القرآن الكريم، وفي مواعظ الوعاظ وجاء حسنا رائقا، بل إن وقوعه في القرآن الكريم كان على أعلى درجات البلاغة والإعجاز، فهو -عنده- يدور حول المناسبة والغرض الذي سيق الكلام من أجله.

وجملة القول في الترداد -كما صرح بذلك- أنه ليس فيه حد يُنتهي إليه، ولا يؤتى على وصفه، وإنما ذلك على قدر المستمعين، ومن يحضره من العوام والخواص. وقد رأينا الله ﷻ ردد ذكر قصة موسى وهود، وهارون وشعيب، وإبراهيم ولوط، وعاد

55- البيان والتبيين، 4: 28.
56- المصدر نفسه، 2: 7.
57- المصدر نفسه، 1: 201.
58- المصدر نفسه، 1: 104.

وثمود. وكذلك ذكر الجنة والنار وأمور كثيرة، لأنه خاطب جميع الأمم من العرب وأصناف العجم، وأكثرهم غبي غافل، أو معاند مشغول الفكر ساهي القلب. وأما أحاديث القصص والرقة فإني لم أر أحداً يعيب ذلك.

وما سمعنا بأحد من الخطباء كان يرى إعادة بعض الألفاظ وترداد المعاني عيا، إلا ما كان من النخار بن أوس العذري؛ فإنه إذا تكلم في الحمالات وفي الصفح والاحتمال، وصلاح ذات البين، وتخويف الفريقين من التفاني والبوار كان ربما ردد الكلام على طريق التهويل والتخويف، وربما حمي فنخر[59]. فالتكرار جاء في القرآن لأنه خاطب جميع الأمم على اختلاف عقولهم وأفهامهم، فاقتضى المقام ذكر ذلك الأمر في أكثر من موضع، كما ورد التكرار في كلام الوعاظ وفي خطب الخطباء، ولم يخرج منه من البلاغة، إلا ما خرج من دائرة المطابقة لمقتضى الحال. ويقتضي المقام أن نقف مع بعض الأسرار واللطائف التي دعت إلى ورود التكرار في القرآن الكريم، فمن ذلك[60]:

1. تعدد المتعلق، كما في قوله تعالى في سورة الرحمن ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: 13]. فإنه -سبحانه- عدد في هذه السورة نعما متصلة. واحدة بعد أخرى، وعقب كل نعمة بهذه العبارة ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾. فكل عبارة تتعلق بما قبلها، والعبارة المكررة تساؤل عما يستطيع أن ينكره الجن والإنس مما أولاهما الله من النعم. وهذا السؤال -بتكرره- يثير في نفس سامعيه -من الثقلين- اليقين بأن نكران نعم توالت يجافي الحق، ويجانب الصواب، ولذا فإن الجن كانت تردد عقب كل سؤال قولهم: «ولا بشيء من نعمك ربنا نكذب فلك الحمد» كما ورد به الحديث الصحيح. ومثل سورة الرحمن سورة المرسلات، فقد تكرر قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: 15] لتعدد متعلقها في السورة الكريمة، وفيها إلى جانب ذلك التخويف والإنذار.
2. التفخيم والتهويل من شأن المكرر، كما في قوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: 1-3] وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الانفطار: 17-18].
3. أن يطول الفصل بين متلازمين، فيعاد الأول لتقريب الفهم على السامع، وربط الكلام

59- ينظر البيان والتبيين، 1: 104.

60- ينظر المصدر نفسه، 1: 105.

بأولـه ربطـا وثـيقا، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: 89]. فقد أعيد قوله «فلما جاءهم» لطول الفصل بين فعل الشرط وجوابه كما هو واضح.

4. تأكـيد الإنـذار والـتخويف كمـا في قـوله تعالى: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[التكاثـر: 1-4]. فـإن كلمـة ﴿كَلَّا﴾ تفـيد الـردع والزجر عن التشاغل بالدنيا عن الآخرة، و﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ تهديد وإنذار للمخاطبين لما هم فيه من بعد عن الهداية، إذ أنهم تكاثروا في الأموال. وتلهوا بها عن عبادة الله، فزجرهم الله ﷻ بقوله: ﴿كَلَّا﴾ وأنذرهم متوعداً بقوله: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ أي مغبة ما انتم فيه إذا شاهدتم هول يوم القيامة، ثم أكد هذا الزجر والإنذار بقولـه: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾. إلى غـير ذلـك مـن الأغراض والدواعي الكثيرة الذي جاء كل تكرار فيها مطابقا لمقتضى الحال، وفي أرقى درجات الفصاحة والبلاغة.

الـنوع الثاني: إصابة المقدار، وعنى به: أن يأتي المتكلم بكلام على قدر معناه، بحيث إذا أراد أن يخرج منه شيئاً أتى من الألفاظ بما يخرجه. وقد خص الجاحظ هذا النوع بباب مسـتقل صـدره بقـوله: «ويذكـرون الكـلام المـوزون، ويمدحـون بـه، ويفضـلون إصـابة المقادير، ويذمون الخروج من التعديل»[61]. ومثل له بقول الشاعر:

إذا حُسِرت عنه العمامة راعها ... جميل الحفوف أغفلته الدواهن
فإن أك معروق العظام فإنني ... إذا ما وزنت القـوم بالقـوم وازن[62]

فقـد أصـاب الشـاعر المقدار بقوله: «إذا ما وزنت القوم بالقوم» ولو لم يقل هذه العبارة لكان في كلامه تعميم غير مقصود ربما سبق إليه وهو السامع، فرفع الشاعر هذا الوهم بتضمين كلامه هذه العبارة. ومن الأمثلة التي ساقها لإصابة المقدار قول طرفة:

فسقى ديارَكِ غير مفسدها ... صوب الربيع وديمة تهمى

طلب الغيث على قدر الحاجة، لأن الفاضل ضار[63]. وهذا النوع أخذه البلاغيون عـن الجـاحظ، ووضعوا له «الاحتراس أو التكميل» وعرفوه بما عناه به، فهو –عندهم–

61- البيان والتبيين، 1: 227.
62- المصدر نفسه والصفحة نفسها.
63- ينظر المصدر نفسه، 1: 228.

« أن يؤتي في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه»، ومثلوه له بما مثل به الجاحظ لهذا النوع[64].

المساواة

المساواة عند أهل المعاني: هي واسطة بين الإيجاز والإطناب[65]. يقول السيوطي: المساواة كون اللفظ بقدر المعنى المراد أي مثله[66]. ويقول التفتازاني: المساواة تأدية أصل المعنى بلفظ مساو له لفائدة[67]. ويقول العسكري: هي المذهب الوسط الذي يلجأ إليه البليغ للتعبير عن خواطره وأفكاره، وهذا المذهب الوسط بين الإيجاز والإطناب[68]. ولو حاولنا أن نزيد فيها، ألفاظ على المعاني، لجاءت الزيادة بغير فائدة، أو أردنا إسقاط لفظ لكان ذلك إخلالا بالمعنى ومن هنا كانت الألفاظ مساوية للمعاني.

لم يذكر الجاحظ لفظة المساواة عند معالجته الإيجاز والإطناب، ولكنه تطرق إلى مفهوم جوهرها وأسماه « إصابة المقدار » ودعا إلى الاعتدال قال الجاحظ: « وإن قيمة كل امرئ بما يُحسِنُ »[69]. وكره « أن يكون مقدار لسانه فاضلا على مقدار علمه أو يكون مقدار علمه فاضلا على مقدار عقله »[70]. فتلك مساواة في الجوهر، في الذهن والتفكير. « وليس يعرف حقائق مقادير المعاني إلا عالم حكيم ومعتدل الأخلاط عليم، وإلا القوي المنة، الوثيق العقدة، والذي لا يميل مع ما يستميل الجمهور الأعظم والسواد الأكبر »[71]. قال طرفة في المقدار وإصابته:

فسقى ديارك غير مُفْسِدها صَوْبُ الربيع وديمة تهمى[72]

64- الإيضاح، 2: 142.
65- ينظر كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، 4: 81.
66- ينظر شرح ا لجمان للسيوطي، ص 101.
67- شروح التلخيص، 3: 170.
68- الصناعتين، ص 199-208.
69- المصدر نفسه، 1: 83.
70- المصدر نفسه، 1: 85.
71- المصدر نفسه، 1: 90.
72- المصدر نفسه، 1: 228.

طلب الغيث على قدر الحاجة، لأن الفاضل ضار. وعلى الجملة، لم يغفل الجاحظ معنى المساواة، بل أشار إليه أو لمح من باب التوازن العقلي، فقد أبرز المعنى ولم يسم المصطلح.

من صور تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر عند الجاحظ

الحال: هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر في كلامه الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما، كالذكر والحذف والتقديم والتأخير، وما إلى ذلك من الخصوصيات المعتبرة في الكلام. ونذكر هنا أن الحال قسمان:

ظاهر: هو ما يبدو من ظاهر حال المخاطب، أو المناسبة التي يساق لها الكلام، ودون اعتبار أمر آخر، كتوكيد الخبر في قوله تعالى، على لسان رسله لقومهم: ﴿قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: 16]، فظاهر حال هؤلاء القوم الإنكار، فاستدعى الكلام التوكيد، لإزالة هذا الإنكار عند المخاطبين، ومجيء الكلام مؤكداً مراعاة لظاهر حال المخاطب هو تخريج للكلام على مقتضى ظاهر الحال.

وخلاف الظاهر: ويكون باعتبار أمر آخر غير ما يبدو من ظاهر حال المخاطب أو المقام، كتنزيل غير المنكر منزلة المنكر لسبب من الأسباب التي تدعو إلى ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: 15] فالموت حقيقة واقعة لا ينكرها أحد، ولكن المخاطبين -لغفلتهم ولهوهم وإعراضهم- نزلوا منزلة من يدعي الخلود وينكر الموت، فلهذا الاعتبار خوطبوا خطاب المنكرين، وجاء الكلام مؤكداً كما يؤكد للمنكر، وإخراج الكلام على هذا النحو إخراج له على خلاف مقتضى ظاهر الحال. وقد عرض الجاحظ لكثير من الصور التي جاء الكلام فيها مخالفاً لمقتضى ظاهر الحال، وهاك بيانها:

1. الكلام الذي يذهب السامع منه إلى قصد صاحبه

يعني الجاحظ بهذا النوع: الكلام الذي يأتي به المتكلم وفقا لفهم السامع ومجراه في كلامه، وإن خالف مقتضى الظاهر. وهذا النوع -من صور تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر- لم يتعرض البلاغيون. وقد مثل له الجاحظ بقوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُم بِسُكَارَى﴾ [الحج: 2] وقوله: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ [طه: 74] وقوله: ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: 17] وذكر أن المفسر سئل عن

قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: 62] فقال: ليس فيها بكرة ولا عشي، وقوله تعالى لنبيه ﷺ ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: 94] قالوا لم يشك ولم يسل[73].

ففي هذه الأساليب جاء الكلام مخالفاً لمقتضى ظاهر الحال والمقام. فليس في يوم القيامة سكر حتى يعبر عنه ﴿بِسُكَارَى﴾، كما أنه ليس في جهنم موت ولا حياة، والموت لا يأتيه لأنه ليس بميت، وكذا باقي الآيات، وإنما جاء الكلام مخالفاً لهذا الظاهر جريا مع ما يفهمه السامع وتقريبا لفهمه. وقد أدرج الجاحظ تحت هذا النوع أمثلة لما أسماه البلاغيون بعده «أسلوب الحكيم»، وحدوه بأنه «تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده، تنبيها على أنه الأولى بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله، والمهم له»[74].

فيذكر من هذه الأمثلة «أن رجلا سأل بلالا، مولى أبى بكر -رحمه الله- وقد أقبل من جهة الحلبة، فقال له: من سبق؟ قال: سبق المقربون. قال: إنما أسألك عن الخيل، قال: وأنا أجيبك عن الخير»[75] فنزل بلال جواب لفظه إلى خبر هو نفع له. فهذا المثال ينطق عليه تعريف المتأخرين لأسلوب الحكيم، حيث أجاب بلال السائل، بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره، تنبيها على أن هذا هو الأولى بالسؤال والاستفسار.

وذكر الجاحظ -أيضاً- من الأمثلة أن عمر بن الخطاب لما أقدم عمرو بن العاص عليه من مصر قال له عمر: «لقد سرت مسير عاشق» فقال عمرو: «إني والله ما تأبطتني الإماء، ولا حملتني البغايا في غبَّرات المآلي»[76]. قال له عمر: «والله ما هذا بجواب الكلام الذي سألتك عنه، وإن الدجاجة لتفحص في الرماد فتضع لغير الفحل والبيضة منسوبة إلى طرقها، وقام عمر فدخل وقام عمرو وقال: لقد أفحش أمير المؤمنين علينا»[77]. فهذا -أيضاً- يمكن إدخاله في الأسلوب الحكيم، فقد حمل عمرو بن العاص كلام عمر بن الخطاب على خلاف مقصوده، تنبيها على أن هذا ما كان ينبغي

73- ينظر البيان والتبيين، 2: 281.

74- الإيضاح، 1: 160.

75- البيان والتبيين، 2: 282.

76- البغايا: الزواني. غبرات المآلي: بقايا خرق الحائض.

77- البيان والتبيين، 2: 283.

أن يقصد، ولذا رد عليه عمر بقوله: والله ما هذا بجواب الكلام الذي سألتك عنه.

وبهذه الأمثلة التي عرض لها، وتلك الإشارة التي أشار إليها في هذا الباب مهد للبلاغيين حديثهم عن «الأسلوب الحكيم» فأفردوا له مبحثا مستقلا من مباحث «علم المعاني» وعدوه ضمن صور تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، ووضعوا له تعريفا وتحديداً.

2. اللغز في الجواب

هذا النوع عند الجاحظ أعم مما عرف بالأسلوب الحكيم، فالمقصود به -عنده- هو: تلقى المخاطب أو السائل بغير قصده، سواء لقصد التنبيه إلى ما هو أولى، أم كان لقصد الإلغاز في الرد على المخاطب أو السائل.

وقد عقد له باباً مستقلاً، وساق في هذا الباب الكثير من الأمثلة والشواهد لهذا النوع مثل قولهم: «كان الحطيئة يرعى غنما، وفي يده عصا، فمر به رجل فقال: يا راعي الغنم ما عندك؟ قال عجراء من سلم[78]. يعني عصاه. قال: إني ضيف.قال: للضيفان أعددتها»[79]. فتلقى السائل هنا بغير ما يطلب أعم من أن يكون المقصود تنبيهه على أنه الأولى بالسؤال، فليس هنا ما يدعو إلى السؤال عن العصا، حتى يكون هو الأولى.

ومن الأمثلة التي ذكرها في هذا الباب ما رواه أن «أزهر بن عبد الحارث أتاه رجل من بني يربوع فقال: ألا أدخل؟ قال: وراءك أوسع لك. قال: قد أحرقت الشمس رجلي. قال: بل عليهما تبردا. فقال: يا آل يربوع: قال: ذليلا دعوت. يا بني دريص، أطعمتكم عاماً أول جلة فأكلتم جلتكم، وأغرتم على جلة الضيفان»[80]. ففيه ما يعم تلقى المخاطب والسائل كليهما بغير طلبهما، وليس فيه تنبيه إلى شيء آخر، ولكن المقصود هو الإلغاز في جواب المخاطب أو السائل.

وليس المقصود بالإلغاز -في هذا الباب- هو التعمية والإيهام، ولكن المقصود هو الجنوح بكلام المخاطب أو السائل عن غير قصده، وصرف كلامه إلى معنى آخر لغرض من الأغراض التي يحددها المقام والسياق، كاحتقار السائل وعدم الاهتمام به في

78- العجراء كثيرة العقد، السلم، شجر.

79- البيان والتبيين، 2: 147.

80- المصدر نفسه، 2: 148. والجلّة وعاء من خوص يوضع فيه التمر ويحفظ.

قول الحطيئة، والإعراض عن المخاطب وتسفيهه في كلام أزهر.

وقد عرض الجاحظ في هذا الباب لطائفة من الشواهد والنصوص التي تدخل -أيضاً- تحت ما سمي بالأسلوب الحكيم، مما جعلنا نقرر أن هذا النوع -عنده- أعم من تلقى المخاطب بغير ما يترقب أو السائل بغير ما يطلب، تنبيها لهما على الأولى بالقصد. ومن ذلك ما رواه: «أن الحجاج قال لرجل من الخوارج: أجمعت القرآن؟ قال: أمتفرقا كان فأجمعه! قال: أتقرؤه ظاهراً؟ قال: بل أقرؤه وأنا انظر إليه، قال: أفتحفظه؟ قال أخشيت فراره فأحفظه؟ قال: ما تقول في أمير المؤمنين عبد الملك؟ قال: لعنه الله ولعنك معه قال: إنك مقتول، فكيف تلقى الله؟ قال: ألقى الله بعملي وتلقاه بدمي»[81] إلى غير ذلك من الشواهد الكثيرة التي أدخلها البلاغيون في الأسلوب الحكيم، وتراه -كما هو واضح- قد وزع أمثلة الأسلوب الحكيم بين هذا النوع والذي قبله.

وعلى الرغم من أنه عقد بابا خاصاً للغز في الجواب كما أشرنا إلا أنه نثر كثيراً من أمثلته في مواضع أخرى من كتابه «البيان والتبيين». ففي موضع من الكتاب يروي: «أن عيسى بن موسى سئل عن رجل، فقال: إن له شرفاً وبيتاً وقدماً. فنظروا فإذا هو ساقط من السفلة. فقيل له في ذلك فقال ما كذبت، شرفه أدناه، وقدمه التي يمشي عليها، ولابد أن يكون له بيت يأوي إليه»[82]. فهذا المثال -كما هو واضح- ينطبق عليه ما عناه باللغز في الجواب، ومع هذا فقد ذكره بعيداً عن بابه.

3. القلب

وهو في اصطلاح البلاغيين جعل جزء من الكلام مكان جزء آخر على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر كقول العرب: عرضت الناقة على الحوض[83]. وقد تعرض الجاحظ في كتابه لهذا النوع، ونص عليه صراحة في باب نعته «بباب تأديب من تأديب العلماء». فيروى أن سعيد بن عثمان بن عفان -رحمه الله- قال لطاووس المغنى: «أينا أسن أنا أم أنت يا طاووس؟ قال: بأبي أنت وأمي لقد شهدت زفاف أمك المباركة

81- البيان والتبيين، 2: 148-149.

82- المصدر نفسه، 1: 337.

83- ينظر بغية الإيضاح، 1: 163.

إلى أبيك الطيب»[84].

ويعلق على هذه الرواية بما ينبىء عن وضوح معنى القلب عنده، فيقول: «فانظر إلى حذقه وإلى معرفته بمخارج الكلام، كيف لم يقل زفاف أمك الطيبة إلى أبيك المبارك. وهكذا كان وجه الكلام، فقلب المعنى»[85]. وهذا النوع من صور تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر. وقد رده قوم مطلقاً ورفضوه لأنه عكس المطلوب، ونقيض المقصود، وقبله قوم مطلقا، لأنه قلب الكلام مما يموج إلى التنبيه على الأصل، وذلك مما يورث الكلام ملاحة ولطفاً.

ويبدو من كلام الجاحظ أنه لا يقبل القلب على إطلاقه، ولا يرفضه على إطلاقه، ولكنه مقبول -عنده- إذا تضمن اعتباراً لطيفا، كما في هذا الشاهد الذي ذكرناه آنفا، فالقلب هنا لتكون البركة في جانب الأم والطيبة في جانب الأب، فتثبت لهما البركة والطيبة معا.

وقد هيأ الجاحظ -بهذه الإشارة- للبلاغيين بعده حديثهم عن القلب فعرفوه، والتمسوا له الكثير من الشواهد والأمثلة، وجعلوا له بحثا مستقلا، وعدوه ضمن الصور التي يخرج لها الكلام على خلاف مقتضى ظاهر الحال.

84- البيان والتبيين، 1: 263.

85- المصدر نفسه، 1: 263-264.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم، مصحف الجماهيرية، رواية قالون عن نافع، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، الجماهيرية، 1999م.
2. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.
3. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب ومطبعتها، الجماميز، مصر، د.ت.
4. البلاغة تطور وتاريخ، د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، د.ت.
5. البيان والتبيين، للجاحظ، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، القاهرة، د.ت.
6. الحيوان، للجاحظ، ت: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مصر، 1969م.
7. خزانة الأدب: ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، دار الثقافة، بيروت، د.ت.
8. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، 1989م.
9. شرح عقود الجمان، للسيوطي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د.ت.
10. شروح التلخيص، سعد الدين التفتازاني، دار السرور، لبنان، د.ت.
11. عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية،.د أحمد بدوي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، د.ت.
12. الصناعتين الكتابة والشعر، لأبى هلال العسكري، ت: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، الطبعة الأولى، 1952م.
13. كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، التهانوي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1963م.
14. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1955م.